

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

خلال الفترة (2000-2016)

## - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بالجلفة -

ط/د. سرار خيرة د. نوي طه حسين

مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب

جامعة الجلفة

الملخص:

تتمحور الدراسة حول أهمية ودور التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الجزائر للمستثمر المحلي من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية كبديل إقتصادي لقطاع المحروقات قصد الرفع من عجلة التنمية، لكن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المسطرة بل أصبحت مجرد خسائر مالية من إيرادات الدولة دون مقابل من الإستثمارات المنجزة، وهذا ناتج عن عدم ملائمة المناخ الاستثماري لهذا النوع من السياسات، إضافة الى المعوقات السياسية والإدارية وعدم استقرار القانوني والتنظيمي بالإضافة الإطار إلى انعدام رؤية إستراتيجية واستشرافية، الأمر الذي يحول دون نجاح السياسة الجبائية وكذا سياسة تشجيع الاستثمار على حد سواء، ونفس الشيء محليا على مستوى ولاية الجلفة حيث لم تنجح السياسة الجبائية المطبقة من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بسبب انعدام مناخ استثماري يخدم الولاية في أي قطاع من القطاعات. الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية، الاستثمار المحلي، مناخ الاستثمار، التنمية الاقتصادية.

## Summary:

The study focuses on the importance and role of the fiscal stimulus provided by Algeria to the local investor to encourage domestic investment as an economic alternative of the hydrocarbon sector in order to lift the development wheel, but this policy has not achieved the established objectives but has become a mere financial loss from state revenues without Compared to the investments that have been achieved, this is due to the inadequacy of the investment climate for this type of policy, as well as the political obstacles and administrative and legal and regulatory instability in addition to the lack of strategic and forward-looking vision, which prevents fiscal policy from succeeding As well as the investment promotion policy, the same is local at the level of the Gulf state, where the fiscal policy applied through the National Investment Development Agency has not been successful because of the lack of an investment climate that serves the state in any sector.

Key words: fiscal policy, domestic investment, investment climate, economic development

مقدمة:

تعتبر السياسة الجبائية جزءا هاما من السياسة المالية للدولة، التي تعتمد علىها لكسب الإيرادات الموجهة لتغطية نفقاتها، وتسعى من خلالها إلى تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة، والتي تساعد في رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ورفع معدلات النمو، إذ تشكل الجبائية عنصرا مهما من عناصر المناخ الاستثماري لاسيما إذ توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي مع وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها... الخ. وذلك من خلال التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة التي تعتبر خسارة للخزينة في الأجل القصير، يعتبر المناخ الاستثماري وتشجيع جذب رأس المال المحلي والأجنبي للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية لمواصلة الاقتصاد الجزائري مسيرته على طريق الإصلاح وذلك من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وقد

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

أخذت الدولة منذ الاستقلال سياسة جذب رؤوس الأموال لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الشاملة فتم إصدار القوانين بغرض تهيئة المناخ الاستثماري الملائم و إحداث الهيئات و الوكالات الخاصة بذلك.

وفي نفس السياق قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية و السياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، نظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار كمصدر تمويل للدولة، فحاولت الجزائر تحسين العوامل التحفيزية للاستثمارات المحلية من خلال تقديم الحوافز و الضمانات، و ذلك من أجل خلق مناصب شغل و النهوض بالاقتصاد الوطني.

الإشكالية الرئيسية: مما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي:

الى أي مدى يمكن أن تساهم التحفيزات الجبائية في دعم و ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر و خصوصا من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ؟

أهمية الدراسة: تستمد هاته الدراسة أهميتها من مايلي:

- المكانة التي تحتلها الضريبة في تمويل الخزينة العمومية للدولة، ومدى فعالية التحفيزات الجبائية في تهيئة الجو الاستثماري لجلب المستثمرين، ودور التحفيز الجبائي كأداة لتوجيه الإستثمار وتطويره.
- توضيح دور الجبائية في تحفيز الإستثمار المحلي، من خلال الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار سياسة التحفيز، سواءً في إطار القانون العام (النظام الجبائي) أو في إطار قوانين الإستثمار (القانون الخاص).

هيكلية الدراسة

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا منا للإجابة على الإشكالية ارتأينا تقديم هذه الدراسة في ثلاث محاور:

- المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الجبائية
- المحور الثاني: واقع التحفيزات الجبائية الموجهة لتشجيع الإستثمار في الجزائر خلال (2000-2016)
- المحور الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لولاية الجلفة خلال (2011-2017)

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الجبائية

أولا: تعريف السياسة الجبائية:

لقد تعددت تعريفات السياسة الجبائية و اكتفى النقاد الاقتصاديين و الماليين بتعريف الجبائية فقط واعتبرا قرارات الدولة بشأن الجبائية هي السياسة الجبائية و من بينها نذكر:

تعرف السياسة الجبائية على أنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"<sup>1</sup>.

وتعرف السياسة الجبائية على أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث بعض التغيرات المقصودة وتجنب أخرى لا تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.....، فالسياسة الضريبية تبحث عن فعالية السياسة الاقتصادية<sup>2</sup>.

السياسة الجبائية هي فن الإقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغ من الضرائب محدد مسبقا و تمتد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدّة جوانب منها العدالة الإجتماعية، التجارة الخارجية، التطور التقني.... و كذلك تنمية الإدخار<sup>3</sup> من خلال التعاريف السابقة للسياسة الجبائية يتضح مايلي<sup>4</sup>:

### دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

- أن السياسة الجبائية عبارة عن مجموعة متكاملة من الإجراءات وبالتالي فهي تتسم بالتناسق والترابط بين أجزائها حيث لا يؤخذ في الاعتبار مكون دون الآخر من مكونات السياسة الجبائية بصفة خاصة، والسياسة المالية بصفة عامة؛
  - أن السياسة الجبائية تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة، والتي تستخدمها الدولة للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة؛
  - تستخدم الدولة السياسة الجبائية لتوجيه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يتواءم والنتائج المرجوة.
  - تركز على أدوات ضريبية فعلية و محتملة تتناسق و البرامج الموضوعية ,ومنها الإعفاءات و التخفيضات.
  - تهدف السياسة الجبائية إلى جذب وتحفيز الاستثمار و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال و سائلها المختلفة، و يتمثل هذا التحفيز في التدابير و الإجراءات المعنية التي تتخذها السلطة الجبائية المختصة وفق سياسة جبائية معينة، بقصد منح مزايا و اعتماد ضريبية لتحقيق أهداف معينة
- ثانيا: أهداف السياسة الجبائية:

تعمل السياسة الجبائية على تحقيق جملة من الأهداف و المتمثلة فيما يلي<sup>5</sup>:

- دور السياسة الجبائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي : يعد البحث عن كيفية الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية، وذلك لتفادي حالات الانكماش، والتضخم التي قد تشوب الاقتصاد الوطني، لذا تعمل الدولة من خلال استخدامها للسياسة الجبائية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ أن ذلك يتحقق بمعالجة كل من الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية.
  - دور السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي: تهدف السياسة الجبائية إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، وذلك عن طريق منح امتيازات ضريبية والتي تتمثل في خفض معدل الضريبة، أو الإعفاء من أدائها للأنشطة الاقتصادية التي ترغب الدولة من رفع معدل النمو الاقتصادي فيها.
  - أهداف أخرى للسياسة الجبائية: من أهم هذه الأهداف نجد:
    - توجيه الاستهلاك : بحيث يتم التأثير على سلوك المستهلكين من خلال التأثير على أسعار السلع والخدمات، كالرفع من معدلات الضريبة على بعض السلع للتقليل من استهلاكها أو تشجيع السمع المحمية وهذا بتخفيض الضرائب المفروضة عليها.
    - توجيه قرارات المستثمرين: للسياسة الجبائية دور فعال في الضغط على المستثمرين وتوجيههم حسب الخطة التي رسمتها الدولة، كتوجيههم إلى الاستثمار في قطاعات اقتصادية دون الأخرى، أو في مناطق تريد هذه الأخيرة ترفيتها، وحتى كذلك في كمية الإنتاج التي يرغبون في إنتاجها.
    - تحقيق الاندماج الاقتصادي : ويتم هذا عن طريق التنسيق الضريبي بين الدول، من خلال الاعتماد على نفس أنواع الضرائب والتنظيم الفني، وخاصة في نسب الضرائب والامتيازات الضريبية الممنوحة والتعاون الدولي لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.
    - رفع المستوى التنافسي للمؤسسات: إن انتهاج سياسة جبائية تقوم على خفض الضرائب على عوامل الإنتاج يؤدي إلى زيادة ربح المؤسسات، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتها ومن ثم توسيع حجم المؤسسة ويكون هذا عمى المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فتقوم الدولة بخفض الضرائب على المنتجات المصدرة إلى الخارج لكي تكون أكثر تنافسية للسلع الأجنبية.
- ومن بين الأهداف التي تسعى السياسة الجبائية إلى تحقيقها ما يلي<sup>6</sup>:

### دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

- تصحيح إخفاقات السوق: يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع، وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن التخصيص الكفء للموارد؛ وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج)
- إعادة توزيع الدخل: من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات، مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين: إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية.
- تمويل التدنخلات العمومية: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويلا غير تضخمي.
- توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

ثالثا: أدوات السياسة الجبائية

تعتمد السياسة الجبائية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة على جملة من الأدوات نذكر منها<sup>7</sup>:

- 1- الإعفاء الضريبي: نعني بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة. وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معي في ظروف معينة، ويكون الإعفاء إما دائما أو مؤقتا.
- 2- التخفيضات الضريبية: وذلك بإخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل أو تقليص وعاء الضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط، وتلجأ أغلبية الدول إلى التخفيضات الضريبية من أجل تخفيف العبء الضريبي ومن ثم التشجيع على الاستثمار.
- 3- نظام الاهتلاك: يعرف الإهلاك بأنه "النقصان في قيمة الأصل عبر الزمن"، ويعتبر الامتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص) وكلما كبر حجم هذه المخصصات وتسارع في بداية حياة الاستثمار خاصة في فترات التضخم، كلما اعتبر ذلك امتيازا لصالح المؤسسة إذ بفضلها تتمكن من تحديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الإهلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.
- 4- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تعتبر هذه التقنية حافزا بالنسبة للمؤسسة، بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها تحملها على السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة نقل الخسائر خمسة سنوات، وهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسائر المحققة مثلا في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية، وإذا لم يغط الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة الموالية وهكذا حتى السنة الخامسة.
- 5- المعدلات التمييزية: ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات TAX RATES يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، وهذه المعدلات تنخفض تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة المسطرة وترتفع هذه المعدلات كلما انخفضت نتائج المشروع، ومنه يمكن القول على أن هذه المعدلات ترتبط عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية.

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

المحور الثاني: واقع التحفيزات الجبائية الموجهة لتشجيع الإستثمار في الجزائر خلال (2000-2016)

أولاً: الإجراءات الضريبية لتطوير الاستثمار في الجزائر:

سعت الجزائر جاهدة في تطوير وتحفيز الاستثمار من خلال الإعفاءات والتسهيلات المقدمة سواء للمستثمرين المحليين والأجانب وهذا في شكل قوانين وأوامر أهمها ما جاء في القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار.

1. المشاريع المنجزة في الشمال: تستفيد المشاريع الإستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية التي تساهم في تشجيع الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي<sup>8</sup>:

أ . مرحلة الإنجاز:

1- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ،

2- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

3- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني ،

4- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

5- تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار ،

6- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء ،

7- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

ب. مرحلة الإستغلال:

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثه حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر :

1. الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ،

2. الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.(TAP)

3. تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2. الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، و المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة: وتمثل هذه المزايا في<sup>9</sup>:

أ -مرحلة الإنجاز: زيادة عن المزايا المذكورة في مرحلة الانجاز المتعلقة بمناطق الشمال تضاف المزايا التالية :

➤ التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:
- بالدينار الرمزي للمتر المربع (2م) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة ،
- بالدينار الرمزي للمتر المربع (2م) لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.
- ب- مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني،
- تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
3. مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل
- يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية و المالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الإستثمار، و في الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.
- أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، و المنحزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الإستغلال<sup>10</sup> .
4. المزايا الإستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني: وتمثل هذه المزايا في<sup>11</sup>:
- أ. مرحلة الإنجاز
- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز
- منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.
- ب. مرحلة الإستغلال
- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات،
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم ، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة،
- تستفيد من الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة ، و لمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات.
- ثانيا: التطور الكمي للجباية العادية وتكلفة الإعفاءات الضريبية في الجزائر

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

تطور حصيلة الجبائية العادية في الجزائر خلال (2001-2016)

عرفت الإيرادات العامة للجزائر تطورا ملحوظا على مر السنين وذلك بسبب التقلبات الحاصلة في الاقتصاد الوطني والتي كان سببها الرئيسي التغيرات التي مست أسعار البترول وتسببت في عجز في الموازنة العامة بانخفاض حصيلة الجبائية البترولية، اذ كان لزاما على الدولة تغطية هذا العجز لم تكون أمامها إلا رفع معدلات الضريبة لرفع حصيلة الجبائية العادية مثلما جاء في قانون المالية 2016 الذي اقتضى برفع معدلات الضريبة على الدخل (IRG) من 07% الى 09% والضريبة على أرباح الشركات (IBS) من 19% الى 25%، وهذا لم يمنعها من فرض إعفاءات ضريبية لجذب الاستثمار وتشجيعه، والجدول أدناه يفصل في تطور الجبائية العادية من (2001-2016).

الجدول رقم (02-02) تطور حصيلة الجبائية العادية في الجزائر خلال (2001-2016):

| الحصيلة الفعلية للجبائية العادية | حواصل التسجيل والطابع | حصيلة الرسوم الجمركية | حصيلة الرسوم على السلع والخدمات | حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح | نوع الجبائية<br>السنوات |
|----------------------------------|-----------------------|-----------------------|---------------------------------|----------------------------------|-------------------------|
| 398.2                            | 16.8                  | 103.7                 | 179.2                           | 98.5                             | 2001                    |
| 482.9                            | 18.9                  | 128.4                 | 223.5                           | 112.2                            | 2002                    |
| 524.9                            | 19.3                  | 143.8                 | 233.9                           | 127.9                            | 2003                    |
| 580.4                            | 19.6                  | 138.8                 | 274.0                           | 148.0                            | 2004                    |
| 640.5                            | 16.6                  | 143.8                 | 312.1                           | 168.1                            | 2005                    |
| 720.9                            | 23.5                  | 114.8                 | 341.3                           | 241.2                            | 2006                    |
| 766.8                            | 28.1                  | 133.1                 | 347.5                           | 258.1                            | 2007                    |
| 965.3                            | 33.6                  | 164.9                 | 435.2                           | 331.5                            | 2008                    |
| 1146.6                           | 35.8                  | 170.2                 | 478.5                           | 462.1                            | 2009                    |
| 1297.9                           | 39.7                  | 181.9                 | 514.7                           | 561.7                            | 2010                    |
| 1527.1                           | 47.4                  | 222.4                 | 572.6                           | 684.7                            | 2011                    |
| 1908.6                           | 58.4                  | 355.2                 | 684.8                           | 885.9                            | 2012                    |
| 2031                             | /                     | 294                   | /                               | /                                | 2013                    |
| 2078.7                           | /                     | 316                   | /                               | /                                | 2014                    |
| 2350                             | /                     | 343                   | /                               | /                                | 2015                    |
| 2567                             | /                     | 371                   | /                               | /                                | 2016                    |
| 20005.1                          | 357.7                 | 3325                  | 4597.3                          | 4079.9                           | المجموع                 |

المصدر: الاعتماد على جداول إحصائية من: عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، رسالة ماجستير تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس بسطيف 01، دفعة 2013/2014، صفحات: 168-170-172-175.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الجبائية العادية بأهم مكوناتها في تزايد مستمر خلال الفترة (2001-2016) حيث بلغت حصيلة الجبائية العادية الإجمالية قيمة 20005.1 مليار دج فبلغت نسبة ارتفاعها خلال هذه الفترة نسبة 10.84% إذ بلغت حصيلتها الدنيا 398.2 مليار دج سنة 2001 وقيمة 2567 مليار دج كأعلى مستوى لها عام 2016، وذلك بسبب القوانين والتشريعات التي قضت برفع معدلات الضريبة بكل أنواعها بهدف التقليل من العجز في الموازنة العامة، إذ

## دور السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر

بلغت الضرائب على الدخل والأرباح الحد الأدنى سنة 2001 ما قيمته 98.5 مليار دج بنسبة 24.73 % من إجمالي الجبائية العادية، واستمرت في الارتفاع لتصل كحد أقصى 885.9 مليار دج بنسبة 46.41 % من إجمالي الجبائية لسنة 2012، وكذلك التغير الإيجابي للرسوم على السلع والخدمات فقد ارتفعت خلال (2012-2001) بنسبة 11.15 % أما حصيلة الرسوم الجمركية خلال نفس الفترة عرفت تقلبات مختلفة تراوحت بين 103.7 مليار دج سنة 2001 و 371 مليار دج سنة 2016، وقد انخفضت خلال السنوات (2004-2006-2013)، وفيما يتعلق بمحاصيل التسجيل والطابع فقد عرفت قيمها ارتفاعا مستمرا حتى عام 2005 اذ بلغ أدنى قيمة له ب: 16.6 مليار دج.

## • تكلفة الإعفاءات الجبائية في الجزائر

تعتبر الإعفاءات المقدمة في إطار الاستثمار بمثابة تكاليف على عاتق الدولة لأنها تساهم في التقليل من الإيرادات العامة وتعتبر هذه السياسة إستراتيجية بعيدة الأمد للاستفادة فيما بعد من جذب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي وفيما يلي ما خسرت الدولة جراء التحفيظات الجبائية خلال (2006-2001).

الجدول رقم (02-03): تطور حصيلة الإعفاءات الجبائية في الجزائر، ونسبتها الى الناتج الداخلي الخام (خارج قطاع المحروقات والفلاحة)

| البيان<br>السنوات | تكلفة الإعفاءات<br>الجبائية (مليار دج) | نسبة التكلفة الى الإيرادات الجبائية<br>% | نسبة التكلفة الى الناتج الداخلي الخام % |
|-------------------|--|--|---|
| 2001              | 45.1                                   | 3.5                                      | 1.2                                     |
| 2002              | 33.8                                   | 2.39                                     | 0.84                                    |
| 2003              | 69.2                                   | 4.95                                     | 1.47                                    |
| 2004              | 43.4                                   | 2.6                                      | 0.78                                    |
| 2005              | 49.7                                   | 3.18                                     | 0.72                                    |
| 2006              | 44.1                                   | 1.28                                     | 0.56                                    |

المصدر: شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بالقياد بتلمسان، دفعة 2010/2009، ص 171.

لقد بلغت تكلفة الإعفاءات و التخفيضات الجبائية للاستثمارات في إطار قرارات الاعتماد ANDI، APSI، للفترة (2001-2006) مبلغ 285.3 مليار دج، أي أن الخزينة العمومية خسرت نسبة 2.7 % من إيراداتها الجبائية لهذه الفترة، حيث بلغت كتكلفة دنيا سنة 2002 مبلغ 33.8 مليار دج بنسبة 2.39 % وبلغت هذه النسبة 4.95 % سنة 2003 بمبلغ يقدر ب69.2 مليار دج كحد أقصى، كما تمثل تكلفة الإعفاءات الجبائية نسبة تتراوح ما بين 0.56 % و 1.47 % من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات و الفلاحة.

و للإشارة فإن هذه الإعفاءات المقدمة، جاءت في إطار دعم الاستثمار و خاصة مرحلة الإنجاز ( اقتناء مواد و تجهيزات خارج الرسم على القيمة المضافة).

أما مرحلة الاستغلال فالتكاليف المقدرة بشأنها تفتقد لمعلومات ذات دلالة كافية لا تعبر عن التكلفة الحقيقية، إضافة إلى ذلك فهذه التقديرات غير محددة زمنيا نتيجة تداخل فترات الامتياز، و الفارق ما بين تسليم القرار و تاريخ الدخول الفعلي في مرحلة الإنجاز، و أما باقي الإعفاءات و الامتيازات فهي غير مقدرة، كما أن عملية التقدير تعتبر عملية صعبة نتيجة عدم معرفة و حصر الوعاء المعفى بدقة.



## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

ثالثا: تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

## 1. تطور التصريحات الخاصة بالاستثمار المحلي في الجزائر

لقد شهد الاستثمار في الجزائر اهتماما واسعا من قبل الدولة، إذ عملت على تهيئة المناخ للمستثمرين من منح تحفيزات جبائية، و تقديم ضمانات، كفيلة بتشجيعه من أجل تكوين جهاز إنتاجي قادر على تلبية الحاجات من مختلف السلع و الخدمات من خلال تطور تعداد المشاريع كما بينه الجدول التالي:

جدول رقم (02-04): تطور التصريحات الخاصة بالاستثمار في الجزائر خلال (2002-2014)

| النسبة % | مناصب الشغل | النسبة % | القيمة مليون دج | النسبة % | عدد المشاريع | السنوات |
|----------|-------------|----------|-----------------|----------|--------------|---------|
| 3.07     | 79586       | 0.95     | 98566           | 0.84     | 495          | 2002    |
| 3.60     | 34618       | 3.82     | 396209          | 2.76     | 1628         | 2003    |
| 2.59     | 24892       | 2.33     | 241768          | 1.49     | 876          | 2004    |
| 3.33     | 32019       | 1.92     | 198839          | 1.42     | 836          | 2005    |
| 4.91     | 47265       | 4.69     | 486035          | 3.57     | 2102         | 2006    |
| 9.01     | 86733       | 6.41     | 664782          | 7.23     | 4257         | 2007    |
| 9.31     | 89594       | 12.80    | 1327946         | 11.10    | 6538         | 2008    |
| 6.60     | 63488       | 4.24     | 439577          | 11.77    | 6932         | 2009    |
| 6.15     | 59134       | 3.66     | 379834          | 9.45     | 5564         | 2010    |
| 12.89    | 124004      | 12.84    | 1331711         | 9.66     | 6588         | 2011    |
| 7.94     | 76443       | 7.27     | 754025          | 10.32    | 6077         | 2012    |
| 14.91    | 143446      | 17.94    | 1861048         | 13.57    | 7991         | 2013    |
| 15.69    | 150959      | 21.14    | 2192530         | 16.82    | 9904         | 2014    |
| 100      | 962184      | 100      | 1037287         | 100      | 58888        | المجموع |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التطور المستمر للاستثمارات المحلية من خلال زيادة نسبة و قيمة المشاريع الاستثمارية مما ساهم في خلق العديد من مناصب الشغل، الأمر الذي يدل على الدور الذي لعبته السياسة المتبعة في الإصلاحات الجبائية من خلال جملة الإعفاءات و التحفيزات الجبائية ، و التي تم تجسيدها من قبل الدولة الجزائرية من خلال إنشاءها لعدة أجهزة و وكالات تساهم في دعم و تطوير الاستثمارات المحلية و خلق المزيد من مناصب الشغل و في المقابل التقليل من مشكل البطالة.

من خلال الجدول أيضا يتبين أن عدد المشاريع عرفت تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى إذ بلغت إجمالي المشاريع 58888 مشروع، حيث تضاعفت عدد المشاريع ثلاث مرات بين سنتي 2002-2003 من 495 إلى 1628 مشروع، لكن ورغم ذلك وفرت المشاريع لسنة 2002 ضعف مناصب الشغل المقدرة ب: 79586 منصب مقابل حوالي 34618 منصب شغل سنة 2003، لتعرف انخفاضا محسوس سنتي 2004 - 2005، ثم تعاود المشاريع في الارتفاع المستمر إلى غاية سنة 2010 لتصل إلى 5564 مشروع وتستمر في الارتفاع لتصل أكبر عدد من المشاريع المقدمة من أجل الاستثمار 9904 مشروع سنة 2014 موفرة ما يقارب 150959 منصب شغل، أما تكلفة مجموع المشاريع بقيمة 1037287 مليار دج

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

## 2. تطور الاستثمار حسب القطاع القانوني في الجزائر

الجدول رقم (02-05): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال 2002-2016

| القطاع القانوني | عدد المشاريع | النسبة % | المبلغ (مليون دج) | النسبة % | عدد مناصب الشغل | النسبة % |
|-----------------|--------------|----------|-------------------|----------|-----------------|----------|
| الخواص          | 62520        | 97.99    | 7290151           | 56.95    | 963922          | 84.67    |
| العمومية        | 1177         | 1.84     | 4319545           | 33.74    | 126036          | 11.07    |
| المختلطة        | 107          | 0.17     | 1191137           | 9.31     | 48454           | 4.26     |
| المجموع         | 63804        | 100      | 12800834          | 100      | 1138412         | 100      |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول نلاحظ أن استثمارات الخواص لها النصيب الأكبر في المساهمة في الاستثمار المحلي فبلغت 62520 مشروع خاص مقدرة بنسبة 97.99% من إجمال المشاريع ، إذ كان لها الأثر الأكبر في توفير مناصب الشغل بمجموع 963922 بنسبة 84.67% ثم تليها الاستثمارات العمومية بحجم 1177 بنسبة ضئيلة تقدر ب 1.84% موفرة ما يقارب 126036 منصب شغل إلا أن تكلفة هذه المشاريع كانت كبيرة مقارنة بالمشاريع الخاصة بقيمة 4319545 مليون دج ، أما المشاريع المختلطة فقد كانت شبه معدومة بنسبة 0.17% مقابل 48454 منصب شغل.

هذا لا يعني أن عدد مناصب الشغل المأمول قد تم بلوغه وذلك يرجع أساسا إلى نقص الوعي الاقتصادي للمستثمرين للخواص، فأغلب المستثمرين استغلوا الامتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن وفي أقرب وقت، وميولهم إلى النشاطات الاستثمارية وهذا معناه ارتفاع عدد المشاريع على حساب نوعيتها، أي أن معظم المشاريع هي مشاريع تنخفض فيها كثافة اليد العاملة ورأس المال، ولا تتطلب تقنيات عالية، دون المبالاة بمساعي الدولة وأهدافها، من جراء حرمان خزيرتها من الإيرادات الضريبية، وهذا ما ينعكس سلبا على مستوى التشغيل، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد ظاهرة البطالة المتفشية.

## 3. تطور المشاريع الاستثمارية حسب مصدر رؤوس الأموال

يعتبر الاستثمار في الجزائر كبديل اقتصادي يسمح بتنمية الاقتصاد بشقيه الاستثمارات المحلية والأجنبية أما بالنسبة لنصيب الاستثمار المحلي من إجمالي المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-06): توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال (2002-2016):

| مصدر رؤوس الأموال    | عدد المشاريع | %    | القيمة المالية بالمليون دج | %    | مناصب الشغل | %    |
|----------------------|--------------|------|----------------------------|------|-------------|------|
| الاستثمارات المحلية  | 62982        | 99%  | 10584134                   | 83%  | 1018887     | 90%  |
| الاستثمارات الأجنبية | 822          | 1%   | 2216699                    | 17%  | 119525      | 10%  |
| المجموع              | 32004        | 100% | 2546840                    | 100% | 299115      | 100% |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول السابق يتضح أن مساهمة الاستثمار في الاقتصاد الوطني يعتمد اعتماد كلي على الاستثمارات المحلية بنسبة 99% مجسدة في 62982 مشروع وبتكلفة قدرها 10584134 مليون دج مقابل 1018887 منصب شغل ، أما المساهمة الأجنبية للاستثمار لا تتعدى ما نسبته 1% وهي نسبة تكاد تكون منعدمة بقيمة 2216699 مع توفير

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

119525 منصب شغل، هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن الإعفاءات الجبائية المقدمة لتحفيز الاستثمار تخدم المستثمر المحلي بالدرجة الأولى.

المحور الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية الجلفة

أولاً: مفهوم الوكالة الوطنية للاستثمار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومهامها

1. مفهوم الوكالة الوطنية للاستثمار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

نشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النص "وكالة". و هي حسب المادة 21 من الأمر 01-03 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكالة حكومية مكلفة بالاستثمار في الجزائر كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمتها تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار وحاليا هي تابعة لوصاية وزارة الصناعة والمناجم.

2. مهام الوكالة الوطنية للاستثمار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تتولى الوكالة، في ميدان

الاستثمارات و بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية على الخصوص بالمهام التالية:<sup>12</sup>

- ✓ تسجيل الاستثمارات،
- ✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج،
- ✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- ✓ تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع،
- ✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،
- ✓ الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال،
- ✓ تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها،
- ✓ تقدم كل الخدمات الإدارية و المعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين و تبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب و المزايا و الحوافز المطلوبة و هذا في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب، تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
- و في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرد عليه، كما يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

✓ تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي و الخدماتي و هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة و في غاية التعقيد.

✓ يبين قرار الوكالة، زيادة على اسم المستفيد، المزايا الممنوح إياها وكذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا للقانون. يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر و للوكالة هيكل و أجهزة تعمل على تجسيد دعم و تطوير الاستثمارات و هي: الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج، و تحدد عدد الهياكل المحلية و المكاتب في الخارج و مكان توأجدها عن طريق التنظيم.

### دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

كما أن وكالة تطوير الاستثمار (ANDI) تخضع لوصايتين ، الأولى إدارية و تحت سلطة رئيس الحكومة و أخرى سلطة عملية و تخضع لوصاية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و تطوير الاستثمار (MDPPI)، و بالتالي فان تعامل الوكالة مع المستثمر تمنح لهذا الأخير إمكانية الطعن أمام ثلاث جهات : أمام القضاء و أمام مصالح رئيس الحكومة و أمام الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و تطوير الاستثمار (MDPPI)، و هذا ما جعل الغموض يكتنف عمل هذه الوكالة و يعقد من مهامها و يقلل من فاعليتها.

ثانيا: واقع الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية للاستثمار لولاية الجلفة:

تمثل ولاية الجلفة سوقا واعدة للمستثمرين ورجال الأعمال ، لما توفره من فرص استثمارية كثيرة ، تتوزع على قطاعات عديدة ، في مقدمتها قطاع السياحة ، وصناعة المنسوجات و المحاجر و المقالع ثم الصناعات الميكانيكية و الالكترونية .. كما تتميز بموقع جيو استراتيجي يتيح للمستثمرين فرص و مجالات للاستثمار ، و تعتبر قطبا اقتصاديا ذو أهمية كبرى، و ملتقى بين الجهات الأربع للوطن، خاصة مع مجيء مشروع الطريق السيار للهضاب العليا ، و شبكة السكة الحديدية ، خصوصا ان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعمل على تسهيل الإجراءات ، و منح الامتيازات ، بل يهدف إلى ترقية الاستثمار لتحقيق التنمية المحلية .

إن المهام الرئيسة للشباك الموحد غير المركزي بولاية الجلفة، جاءت نتيجة جهود العديد من الجهات، وذلك من أجل تقريب المستثمرين للولاية المعنية بمصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

حيث سطر الشباك تطوير الاستثمار على مستوى المنطقة كهدف منذ افتتاحه في 2011/06/26، من حيث أن المنطقة تمثل فرص هامة ، خاصة على مستوى قطاعات: الفلاحة ، السياحة الحموية ، والصناعة، ... إلخ، والتي تتطلب نشاطات ملموسة سواء بالنسبة للترقية ، أو الاتصال ، التسهيل ، و مرافقة المستثمرين.

يقوم الشباك الموحد لولاية الجلفة بالقيام بمهامه الموكلة إليه، والتي تتمثل فيما يلي<sup>13</sup>:

- ❖ ترقية الاستثمار في المنطقة
- ❖ ضمان خدمة الاستقبال والإعلام في فائدة المستثمرين وفي جميع القطاعات المفيدة للاستثمار
- ❖ مساعدة المتعاملين على تحقيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ❖ تحديد العوائق والصعوبات مهما كان نوعها ، والتي من شأنها أن تعيق انجاز المشاريع و تبليغها لى المديرية العامة لتمكين هذه الأخيرة من اقتراح الإجراءات التنظيمية والقانونية على الوزارة الوصية.
- ❖ ضمان خدمة تسهيل علاقات المعاملات واتصال المستثمرين والمتعاملين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين، و ترقية المشاريع وفرص الاستثمار.

1. الخدمات التي يُقدمها الشباك:

- تأسيس و تسجيل الشركات.
- الموافقات و التراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.
- المزاي المتعلقة بالاستثمارات .
- استقبال المستثمرين و تلقي تصريحاتهم، و إقامة وإصدار شهادات الإيداع و قرار منحها، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات داخل الشباك الوحيد.

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

2. دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هو تسهيل و تبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة ، وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، لهذا الغرض، ممثلو الإدارات و الهيئات المكسونة له، مكلفين بإصدار مباشرة على مستواهم، كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار.

ويكلفون زيادة على ذلك، بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم، أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقونها المستثمرون.

كذلك الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على معلومات بسيطة، ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة ، عن طريق التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع عن الإدارات والهيئات المعنية، الممثلة داخل الشباك.

3. تشكيلة الشباك الوحيد لتطوير الاستثمار:

تضم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ضمن تشكيلتها ، الممثلين المحليين للوكالة نفسها و كذلك :

1- ممثل المركز الوطني للسجل التجاري : يتمثل دوره في تقديم الاستشارة فيما يخص النشاطات ، وتسليم النسخة المؤقتة للسجل التجاري .

2- ممثل مصالح الضرائب : يتمثل دوره في تقديم المعلومات الجبائية التي تسمح للمستثمرين بتحضير مشاريعهم ، ومساعدة ومرافقة المستثمرين لدى إدارات المالية طيلة إنجازهم للمشاريع والتسريع في إنجاز البطاقة الجبائية.

3- ممثل مصالح أملاك الدولة : يتمثل دوره في إعلام المستثمرين بخصوص توفر الوعاء العقاري العمومي وأماكن تواجده ، ووضعته القانونية بما في ذلك مستوى السعر وتحرير مسودة العقود في ظرف لا يتعدى 48 ساعة.

4- ممثل مصالح الجمارك: يتمثل دوره في مساعدة وإعلام المستثمرين بالإجراءات والقوانين الجمركية ، والمرافقة على مستوى محلي وحتى مركزي.

5- ممثل مصالح التعمير: يتمثل دوره في مساعدة ومرافقة المستثمرين من أجل استكمال الإجراءات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء ، والرخص الأخرى المتعلقة بحقوق البناء. واستقبال ملفات رخص البناء الخاصة بمشاريع الاستثمار ومتابعتها وتسليم وصل الاستلام.

6- ممثل مصالح تهيئة الإقليم و البيئة: يتمثل دوره في إعلام المستثمرين بخصوص المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم ، ومساعدتهم للحصول على التراخيص المطلوبة المتعلقة بحماية البيئة.

7- ممثل وكالة التشغيل: يتمثل دوره في إعلام المستثمرين بالتشريعات وقوانين العمل ، وضمان العلاقة مع الهيئة التي تصدر تراخيص العمل. واستكمال كل آراءات التوظيف الخاصة بعقود التشغيل

8- ممثلا الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء : يتمثل دورهما في إعلام ومرافقة المستثمرين لاستخراج التصاريح الخاصة بالتأمينات الاجتماعية .

9- ممثل البلدية: يتمثل دوره في المصادقة على كل الوثائق المؤسسة لملف الاستثمار.

10- ممثل أمانة لجنة ضبط العقار: يتمثل دوره في مرافقة المستثمرين المتحصلين على قطع أراضي من طرف اللجنة للحصول على قرارات الاستفادة.

4. مجالات الإستثمار في ولاية الجلفة

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

- ❖ صناعة الخشب و الفلين و الطباعة(مساحات كبيرة من الغابات، ونبات الحلفاء)
- ❖ قطاع السياحة (السياحة الجبلية مع وجود أكثر من 1176 نقش حجري يعود إلى 10000 سنة، ما قبل الميلاد، كثنان رملية، آثار رومانية، ومعالم تاريخية، وجود أكثر من 1000 نوع من النباتات الطبية
- ❖ الصناعات الميكانيكية و الإلكترونية(إنجاز وحدات تركيب وتجميع)
- ❖ صناعة المنسوجات(أكبر منطقة منتجة للصوف)
- ❖ المحاجر و المقالع(مصانع الآجر، الإسمنت، الرخام)
- ❖ الخدمات البترولية والأشغال العامة، والصناعات التحويلية.
- ❖ الصناعات الكيماوية و المطاط و البلاستيك.
- ❖ قطاع الاتصالات.
- ❖ مواد البناء و السيراميك و الزجاج.
- ❖ قطاع النقل.

ثالثا: مكانة التحفيزات الجبائية في جلب الإستثمار المحلي لولاية الجلفة (2011-2017):

## 1. تطور المشاريع الاستثمارية لولاية الجلفة

يعتبر إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية الجلفة من أهم المحفزات للاستثمار في الجلفة باعتبارها حلقة وصل بين المستثمر والمؤسسات البنكية والعقارية وغيرها وهذا من اجل تقديم التسهيلات الممكنة للمستثمر في إطار السياسة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهذا ما انعكس بالإيجاب على نسبة تطور المشاريع الخاصة في الولاية والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (0): تطور المشاريع الاستثمارية لولاية الجلفة حسب القطاعات خلال الفترة (2011-2017)

| المجموع | السياحة | الخدمات | النقل | الصحة | الصناعة | البناء والأشغال العمومية | الفلاحة | عدد المشاريع            |                          |
|---------|---------|---------|-------|-------|---------|--------------------------|---------|-------------------------|--------------------------|
| 26      | 00      | 01      | 10    | 01    | 01      | 12                       | 01      | عدد المشاريع            | 2011/06/26<br>2011/12/31 |
| 100     | 0.00    | 3.85    | 38.46 | 3.85  | 3.85    | 46.15                    | 3.85    | النسبة %                |                          |
| 226     | 00      | 04      | 37    | 25    | 07      | 151                      | 02      | مناصب الشغل             |                          |
| 100     | 0.00    | 01.77   | 16.37 | 11.06 | 3.11    | 66.81                    | 0.88    | النسبة %                |                          |
| 959     | 00      | 08      | 132   | 51    | 26      | 739                      | 04      | القيمة المالية مليون دج |                          |
| 100     | 0.00    | 0.82    | 13.74 | 05.27 | 02.66   | 77.06                    | 0.41    | النسبة %                |                          |
| 84      | 01      | 06      | 22    | 01    | 12      | 41                       | 01      | عدد المشاريع            | 2012                     |
| 100     | 01.19   | 07.14   | 26.19 | 01.19 | 14.29   | 48.81                    | 01.19   | النسبة %                |                          |
| 847     | 08      | 68      | 71    | 02    | 313     | 384                      | 01      | مناصب الشغل             |                          |
| 100     | 0.94    | 08.03   | 08.38 | 0.24  | 36.95   | 45.34                    | 0.12    | النسبة %                |                          |
| 3881    | 69      | 73      | 314   | 32    | 1542    | 1849                     | 02      | القيمة المالية مليون دج |                          |
| 100     | 01.78   | 01.87   | 08.08 | 0.83  | 39.72   | 47.64                    | 0.05    | النسبة %                |                          |
| 91      | 01      | 05      | 14    | 01    | 17      | 53                       | 00      | عدد المشاريع            | 2013                     |
| 100     | 01.1    | 05.49   | 15.38 | 01.1  | 18.68   | 58.24                    | 0.00    | النسبة %                |                          |
| 1628    | 28      | 32      | 260   | 25    | 708     | 575                      | 00      | مناصب الشغل             |                          |
| 100     | 01.72   | 01.97   | 15.97 | 01.54 | 43.49   | 35.32                    | 0.00    | النسبة %                |                          |
| 7575    | 122     | 107     | 1380  | 50    | 2503    | 3409                     | 00      | القيمة المالية مليون دج |                          |

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

|         |       |       |       |      |       |       |       |                         |         |
|---------|-------|-------|-------|------|-------|-------|-------|-------------------------|---------|
| 100     | 01.61 | 01.41 | 18.22 | 0.66 | 33.05 | 45.02 | 0.00  | النسبة %                |         |
| 108     | 0     | 02    | 35    | 04   | 13    | 54    | 0     | عدد المشاريع            | 2014    |
| 100     | 0.00  | 1.85  | 32.41 | 3.7  | 12.04 | 50.00 | 0.00  | النسبة %                |         |
| 1859    | 0     | 09    | 149   | 44   | 957   | 736   | 0     | مناصب الشغل             |         |
| 100     | 0.00  | 0.47  | 7.86  | 2.32 | 50.50 | 38.84 | 0.00  | النسبة %                |         |
| 8772    | 0     | 21    | 459   | 651  | 3377  | 4264  | 0     | القيمة المالية مليون دج |         |
| 100     | 0.00  | 0.23  | 5.23  | 7.41 | 38.49 | 48.61 | 0.00  | النسبة %                |         |
| 112     | 06    | 06    | 15    | 06   | 30    | 48    | 04    | عدد المشاريع            |         |
| 100     | 5.36  | 2.68  | 13.39 | 5.36 | 26.79 | 42.86 | 30.57 | النسبة %                |         |
| 100     | 324   | 22    | 65    | 124  | 853   | 657   | 92    | مناصب الشغل             |         |
| 100     | 15.16 | 1.03  | 3.04  | 5.8  | 39.92 | 30.74 | 4.31  | النسبة %                |         |
| 9908    | 896   | 64    | 245   | 585  | 4566  | 2816  | 7.6   | القيمة المالية مليون دج |         |
| 100     | 9.04  | 0.64  | 2.47  | 5.9  | 46.08 | 28.42 | 7.42  | النسبة %                |         |
| 65      | 04    | 08    | 10    | 02   | 26    | 13    | 02    | عدد المشاريع            | 2016    |
| 100     | 6.15  | 12.31 | 15.38 | 3.08 | 40.00 | 20.00 | 3.08  | النسبة %                |         |
| 1707    | 102   | 182   | 67    | 71   | 1077  | 53    | 155   | مناصب الشغل             |         |
| 100     | 5.98  | 10.66 | 3.93  | 4.16 | 63.09 | 3.10  | 9.08  | النسبة %                |         |
| 10252   | 463   | 478   | 364   | 27   | 8272  | 192   | 450   | القيمة المالية مليون دج |         |
| 100     | 4.51  | 4.65  | 4.51  | 0.25 | 80.69 | 1.92  | 4.38  | النسبة %                |         |
| 48      | 02    | 02    | 04    | 04   | 18    | 14    | 04    | عدد المشاريع            |         |
| 100     | 4.17  | 4.17  | 8.33  | 8.33 | 37.5  | 29.17 | 8.33  | النسبة %                |         |
| 910     | 184   | 40    | 13    | 19   | 523   | 78    | 53    | مناصب الشغل             |         |
| 100     | 20.22 | 4.40  | 1.43  | 2.09 | 57.47 | 8.57  | 5.82  | النسبة %                |         |
| 3720    | 107   | 205   | 130   | 130  | 2154  | 747   | 246   | القيمة المالية مليون دج |         |
| 100     | 2.87  | 5.51  | 3.5   | 3.49 | 57.92 | 20.07 | 6.61  | النسبة %                |         |
| 537     | 14    | 30    | 110   | 19   | 117   | 235   | 12    | عدد المشاريع            | المجموع |
| 100     | 2.61  | 5.59  | 20.48 | 3.54 | 21.79 | 43.76 | 2.23  | النسبة %                |         |
| 9467    | 646   | 357   | 779   | 310  | 4438  | 2634  | 303   | مناصب الشغل             |         |
| 100     | 6.82  | 3.77  | 8.22  | 3.27 | 46.87 | 27.82 | 3.20  | النسبة %                |         |
| 44374.6 | 1657  | 1002  | 3024  | 1526 | 22440 | 14016 | 709.6 | القيمة المالية مليون دج |         |
| 100     | 3.73  | 2.25  | 6.81  | 3.43 | 50.56 | 31.58 | 1.59  | النسبة %                |         |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية الجلفة

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه وباعتبار الجلفة هي ولاية سهبية من ولايات الهضاب العليا بالدرجة الأولى إلا أن مساهمة قطاع الفلاحة تكاد تنعدم فيه المشاريع الاستثمارية إذ بلغت عدد المشاريع خلال 05 سنوات حوالي 12 مشروع فقط وهو أقل مساهمة من القطاعات الأخرى بنسبة 2.23 %

كما يتبين لنا أن القطاعات الأساسية المعتمدة في الاستثمار منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية الجلفة خلال الفترة (2011-2017) هي قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 235 مشروع كأكثر قطاع توجه إليه المستثمرين بنسبة 43.76% والذي سمح بفتح 2634 منصب شغل، ثم يليه قطاع الصناعة ب 117 مشروع بنسبة 21.79% لكن في مناصب الشغل كان لقطاع الصناعة النصيب الأوفر بما يقارب 4438 منصب شغل وبقيمة مالية تقدر ب 22440

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

مليون دج كأكبر تكلفة مالية مقابل نسبة 50.56 % من إجمالي تكاليف المشاريع وهذا باعتبار قطاع الصناعة يحتاج الى مبالغ مالية كبيرة ، ثم قطاع النقل بما يقارب 110 مشروع بنسبة 20.48% أما فيما يخص مناصب الشغل المتوفرة من قطاع النقل فقد كانت قليلة جدا مقارنة بعدد المشاريع فبلغت 779 منصب شغل فقط. ومن الملاحظ أيضا قطاع البناء والأشغال العمومية بقي في مقدمة المشاريع الى غاية سنتي 2016 و 2017 ليحتل قطاع الصناعة الصدارة على حسابه.

كما يبين الجدول أن المشاريع الاستثمارية في الولاية استمرت في الارتفاع خلال السنوات الأولى من إنشاء الوكالة من 26 مشروع في البداية سنة 2011 الى غاية 2015 اذ بلغت عدد المشاريع 112 مشروع كأكبر عدد ممكن من المشاريع المصرح بها في الولاية، ثم انخفضت تقريبا الى النصف بحوالي 65 مشروع سنة 2016 وتستمر في الانخفاض سنة 2017 لتصل الى 48 مشروع فقط.

تعتبر جميع المشاريع المنحزة بالولاية هي مشاريع خاصة لم تكن للمشاريع العمومية أي مساهمة في الاستثمار المحلي إلا سنة 2015 أنشئ مشروع عمومي قدرت قيمته المالية ب 71 مليون دج وفر ما يقارب 20 منصب شغل، فقد كانت نسبة الاستثمار في تلك السنة مقسمة الى ما نسبته 91,26% استثمارات خاصة ونسبة 8,73% استثمار عمومي وهذا ما يبين المساهمة الضئيلة للقطاع العمومي في الاستثمار المحلي بالولاية.

## 2. امتيازات الهضاب العليا (النظام الاستثنائي)

أ. مرحلة الإنجاز (03 سنوات)

➤ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.  
➤ تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

➤ تتكفل الدولة جزئيا او كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

➤ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية

➤ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة و غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

➤ الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

ب. مرحلة الاستغلال: لمدة عشر (10) سنوات

➤ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

➤ إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

مساهمة التحفيزات الجبائية في جلب الإستثمار المحلي بولاية الجلفة:

تمثل الحوافز الجبائية بالنسبة للمستثمر امتيازاً يدفعه الى مباشرة استثمارات جديدة او توسيع نطاق استثماراته الحالية، خاصة اذا علمنا أن الضرائب المفروضة حاليا بنسبتها المرتفعة تشكل عائقا وحاجزا أمام المستثمرين ومن ذلك فان دور الحوافز الجبائية للمؤسسة أمام الدولة ويخفف من أعبائها المالية.



### دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

صحيح أن الامتيازات التي يحصل عليها المستثمر المحلي الخاص حاليا تعد هامة جدا، لكنها كانت في الكثير من الأحيان سببا في نتائج سلبية سواء على المستثمر أو على الدولة، فمثلا على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بولاية الجلفة تعتبر الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرفها من أهم دوافع الاستثمار داخل الولاية، لكن تبقى هناك بعض العقبات البيروقراطية وكذلك غياب التنسيق بين الأطراف المعنية بهذا القطاع الحساس كإدارة الضرائب والقطاع البنكي، وهذا ما يؤدي الى ركود الاستثمار، وبالتالي تصبح الحوافر بمثابة أداة لجلب طلبات الإستثمار فقط.

و ما يلاحظ على نشاط و مهام هذه الوكالة هو افتقارها إلى الوسائل و الإمكانيات لتطوير و ترقية الاستثمار ( موقع الكتروني ديناميكي، دليل للمستثمر بإحصائيات دقيقة و فعليه...) كما لا تتوفر على الكفاءات اللازمة لتطوير الاستثمار حيث لا تمتلك استقلالية كافية فيما يخص التوظيف...، ويتسم نشاطها بالتداخل مع مهام و صلاحيات هيئات و مؤسسات أخرى مثلا للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار و الصندوق الوطني للاستثمار خاتمة

من خلال ما سبق يتضح لنا أن للسياسة الجبائية دور فعال في تشجيع الاستثمار خاصة المحلي منه، فهي تعتبر سياسة ظرفية يجب أن تكون إجراءاتها متخذة بالتنسيق بين مختلف أشكال السياسة الاقتصادية و الإجتماعية في الدولة إضافة إلى أن تحقيق الأهداف المالية يتوقف إلى حد بعيد على مدى بلوغ الأهداف الاقتصادية ضمن سياسة التوسع

ولقد زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالسياسة الجبائية و تطوير الاستثمارات المحلية نظرا للعلاقة الوثيقة بينهما و مساهمتهما في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة، فاعتبرت الضريبة وسيلة تشجيع و دعم للاستثمار خاصة في ظل نظام ضريبي مستقر نوعا ما، لذلك قامت السلطات الجزائرية بإجراء إصلاحات في جميع الميادين و خاصة في سياستها الجبائية و في نظامها الضريبي لتوفير المناخ الملائم لدعم و ترقية الاستثمارات المحلية من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية المنشودة، لكن مساعي الجزائر في هذا الصدد لم تحقق الأهداف المرجوة نتيجة للتحفيز الجبائية الغير مدروسة والتي لا تخضع لشروط معينة وبدون رقابة قبلية وبعدي لمردودية المشاريع.

كما يعتبر الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية الجلفة مقتصر على قطاعين او ثلاث بنسب جد ضئيلة لا ترقى الى أهمية الولاية من حيث موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية خاصة قطاع الفلاحة الذي يعتبر قطاع مهمش من شأنه زيادة التنمية المحلية في الولاية.

النتائج:

- ✓ أغلب الاستثمارات المنجزة في الجزائر هي استثمارات محلية تعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار الخاص.
- ✓ ان السياسة التي اتبعتها الجزائر في انشاء آليات و اجهزة دعم تتضمن للاعفاءات و التحفيزات الجبائية للمشاريع الاستثمارية حققت نجاحا نسبيا بالنظر الى نسبة المشاريع المنجزة، إلا أنها تبقى عرضة الى بعض المعوقات و المتمثلة أساسا في الجوانب الادارية و التنظيمية.
- ✓ إن عدم جدوى السياسة الجبائية في مجال تشجيع الاستثمار لا يرتبط فقط بطبيعة هذه السياسة، بل بالمناخ العام للاستثمار في الجزائر، فأى سياسة جبائية لتشجيع الاستثمار يجب أن ترافقها مجموعة من الإجراءات في شتى المجالات التي تتعلق بالمناخ الاستثماري.
- ✓ إن محدودية الاستثمار الخاص في الجزائر مقارنة بالقدرات و المؤهلات المتوفرة سببه وجود فجوة كبيرة بين الإستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والاستثمارات المنجزة فعلا.

## دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر

✓ ساهم انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في جذب الاستثمار المحلي لولاية الجلفة، لكن بسبب بيروقراطية الادارة ونقص الثقافة لدى أصحاب رؤوس الاموال الذين لا يتجهون للاستثمار المنتج المحقق للقيمة المضافة.

التوصيات:

- ✓ إنشاء هيئة لمراقبة مسار الإعفاءات الجبائية تتشكل من ممثل عن مديرية الضرائب، مديرية الخزينة وممثل عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويجب على هاته الهيئة أن تتأكد وتسهر على توجيه الإعفاءات نحو الاستثمار الفعلي.
- ✓ تعزيز المناخ الاستثماري و توجيه الاستثمارات أكثر نحو المشروعات و الأنشطة الإنتاجية و التصديرية.
- ✓ إعادة النظر في مجموعة الحوافز و الإعفاءات الضريبية ، و العمل على الربط بينها ومكونات الاستثمار و العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار.
- ✓ عدم التمييز في المعاملة الضريبية بين المستثمر الوطني والأجنبي.
- ✓ إنشاء أقطاب ومناطق صناعية متخصصة مع اسناد مسؤولية تسيير هذه المناطق للمستثمرين الخواص.
- ✓ التعريف أكثر بالامكانيات المتوفرة والتسهيلات المقدمة في ولاية الجلفة للاستثمار فيها.

قائمة الهوامش والمراجع

1 - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 139

2- كمال رزيق، بوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، مداخلة، ص 03.

3- M. LAURE : Influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne, Revue des sciences et législation financières 1954 – Page 290.

4- رحمة نابي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي - دراسة مقارنة -، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، دفعة 2014/2013، ص 04

5- عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، رسالة دكتوراه، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص ص 123-126.

6- اريالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص 24.

7- حجار مبروكة، سميرة عميش، دور السياسة الجبائية في إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية، مداخلة، ص ص 02-03

8 - المادة 12 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46-2016

9 - المادة 13 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46-2016

10 - المادة 16 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46-2016

11 - المادة 18 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46-2016

12 - WWW.ANDI.DZ page consultée le 24/03/2018

13 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجلفة.